ولذلك ليس يغلب على ظن السامع أحد هذين النقيضين بحسب الشهرة فيسلّمه. واما متى اتفق ان يكون احد النقيضين معلوم الصدق بنفسه، أو معلوم الحمد دون نقيضه، أو اجتمع فيه الأمران جميعًا، فإنه قد ينتفع السائل بالمصادرة على مثل هذا وذلك ان الجزء الصادق لمكان شهرته في الحمد، أو لمكان كونه صادقًا معروف الصدق بنفسه، قد يغلط المجيب فيسلّمه، ولاسيّمَا اذا بدّل المصادر اسم احد حدّي المطلوب عند السؤال، أو اسم احد حدّي مقابله، اعني المحمول أو الموضوع، باسم آخر، ولم يأت بالمطلوب نفسه أو بمقابلة ان كانت المصادرة على مقابلة. لكن اذا سها المجيب في مثل هذا فسلّمه، فله ان يقول للسائل انك لم تصنع مبكتًا ولا عملت قياسًا، وان كنت قد سلّمت انا ذلك لك على ما تقدم.

— 18 —

— ١٨ —

[القول في الحلّ الحقيقي للاقيسة السوفسطائية]

[1]**قال**: وينبغي للمجيب في جميع المسائل ان يتقدم فيردّ القول الكاذب ويعرّف مع ردّه له من أي جهة عرض له الكذب، فان هذا هو النقض المستقيم. ولما كان الكذب يعرض في القياس: اما من جهة مقدماته، اعني ان تكون كلتاهما كاذبتين أو تكون احداهما هي الكاذبة، او من جهة تأليفه وشكله، أو من كليهما، فالنقض المستقيم انما يتأتى للمجيب اذا قسّم القول السوفسطائي[2] الى كل واحد من هذين القسمين، ونظر في ايّهما عرض الكذب. فإن كان الكذب[3] في كليهما عرّف به، وهذا النوع من القياس السوفسطائي[4] الذي يمكن نقضه لوجهين فهو اسهل، اعني الفاسد الصورة والمادة؛ وان كان في احدهما عرّف به أيضًا؛ اما ان كان في الشكل عرّف انه غير منتج؛ واما في المقدمات فبأن يرفع ما وضع السائل. وهذان النوعان من القياس انما يمكن نقضهما[5] بجهة واحدة.

واذا كان هذا هكذا فينبغي لمن أراد نقض الأقاويل القياسية ان ينظر اولاً هل ذلك القول قياس حقيقي او يظن انه قياس وليس بقياس، وذلك بالنظر الى شكله والى مقدماته. فان لم يبن له ذلك فيهما نظر الى النتيجة، اعني هل هي صادقة أو

30-40

177a

كاذبة، فان كانت كاذبة قسّم القياس الى مادته وصورته ونظر في الكاذب منهما اذ قد تبيّن ان النتيجة الكاذبة تكون ولا بدّ عن كذب في القياس: اما من قبل صورته، واما من قبل مادته. وفرق كبير بين سهولة تبيين الكاذب في مقدمات القياس في وقت السؤال بها، وبين تبيينه في النتيجة؛ وذلك ان تبيينه في النتيجة سهل لأنه ليس هنالك سؤال يضطرنا الى الجواب على البديهة، وتبيين الشيء مع الفكرة اسهل من تبيينه على البديهة.

— 19 —

— ١٩ —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن اشتراك الاسم وعن المشاغبة اللفظية]

قال: واما التبكيتات التي تعرض من قبل اشتراك الاسم ومن قبل المشاغبة اللفظية، فان منها ما يعرض الغلط فيه المغالطة من قبل الاسم المشترك المأخوذ في المقدمات، ومنها ما يعرض من قبل الاسم المشترك المأخوذ في النتيجة، اعني اذا لم يفهم انه يدلّ على كثير. مثال ذلك ان من سلّم ان الساكت يتكلّم، والمتكلم غير ساكت، وظن انه قد لزمه التبكيت وهو ان الساكت غير ساكت، فليس سبب تبكيته في هذا هو جهلة بالاشتراك الذي في المقدمة القائلة ان الساكت يتكلم، وذلك انه انما[1] فهم[2] المعنى الصادق فسلّمه وهو ان الساكت له قدرة على الكلام. ولا ايضًا سبب تبكيته جهله بالاشتراك[3] الذي في المقدمة الثانية وهو ان المتكلم غير ساكت، فانه انما فهم منها المعنى الصادق فسلّمه؛ ولكن[4] سبب تبكيته هو جهله بالاشتراك الذي في النتيجة وهو ان الساكت غير ساكت، فانه لو شعر[5] بالاشتراك الذي في هذه النتيجة لقسّم فقال: الساكت قد يصدق عليه انه غير ساكت من جهة ان له قدرة على الآ[6] يسكت وان يتكلّم فيما بعد. واما من سأل فقال: اليس ما يعلم الانسان ليس يعلم، وما ليس يعلم فليس له علم بشيء، فالانسان اذن ليس له علم بما يعلم، فتمّ على المجيب هذا التبكيت. فان سلّم له هذه المقدمات فانما عرض له التبكيت من قبل الاشتراك الذي في تأليف المقدمة القائلة ان ما يعلم